

مقدمة للقانون الدولي للاجئين^(*)

عرض كتاب

دينيا محروس^(**)

مقدمة

أصبحت حماية اللاجئين إحدى تلك التحديات المناصرة التي أثارَت حيرة المجتمع الدولي في البحث عن حل دائم، فعلى الرغم من التوقعات السامية من أجل عالم يتمتع بالسلم والتعاون أنتجته نهاية الحرب الباردة، فإن فترة ما بعد الحرب الباردة تشهد عالمًا تمزقه النزاعات، حيث يبقى العنف هو السمة السائدة في كل أنحاء العالم تقريبًا، وهو الأمر الخارج عن السيطرة.

إن الصراع الداخلي بسبب انتشار الأوجه القبيحة للقومية المتطرفة التي تسعى لتحديق التطهير العرقي، وتفكيك السلطة المركزية في يوغوسلافيا ورواندا سابقًا في تسعينيات القرن الماضي، وما يسمى بالحروب ضد الإرهاب في العراق وأفغانستان، والمجاعات المدمرة والصراعات الأهلية العنيفة في إفريقيا، وما يسمى بالربيع العربي، قد أدى إلى إرهاب واضطهاد وتشريد ملايين الأشخاص. فلا يزال الاضطهاد العرقي والديني يُحرم البشرية من أبسط حقوق الإنسان المعترف بها في القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥.

* Rafiqul Islam, Jahid Hossain Bhuiyan (Editors), An Introduction to International Refugee Law. Martinus, NIJ HOFF (Publishers), Leiden. Boston, 2013.

** باحث دكتوراه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ملحق بقسم بحوث وقياسات الرأي العام بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

فقد نزح العديد من أوطانهم خوفاً على حياتهم وسلامتهم واتخذوا ملجأ في الدول المجاورة وغيرها كلاجئين، إلا أنهم لا يزالون غير مواطنين في الدول التي منحتهم حق اللجوء، والتي تتمتع بسلطة تقديرية كاملة في أمر قبول اللاجئين ومدى توفير الحماية لهم. ونتيجة لذلك، لا يستطيع اللاجئون المطالبة بالاعتراف بوضعهم والحصول على الحماية بصفتها حقاً لهم، فلا تزال حقوقهم الأساسية بعيدة المنال.

الأهداف الرئيسية للكتاب

- ١- تغطية القضايا المعاصرة ذات الطبيعة الجدلوية المتعلقة بالقانون الدولي لحماية اللاجئين والتي يسهل تعديلها لتتكيف مع التنمية التدريجية.
- ٢- يتخذ الكتاب طبيعة أساسية تمهيدية، يدعمها التوجه البحثي والمنهج التحليلي، والأفكار المبتكرة حول الاتجاه المستقبلي لقانون حماية اللاجئين، فهو يقدم مزيجاً من الجوانب النظرية والتطبيقية للقانون الدولي للاجئين والذي من خلاله تُطبق أحكام اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ لحالات في الواقع من أجل اختبار الفعالية الإدارية في مواقف الحياة الحقيقية.
- ٣- يساهم في بناء أكاديمي وفكري تدريجي للقانون الدولي للاجئين وسط مناقشات الاستقطاب حول هذه القضية.
- ٤- إن الفهم الصحيح لقانون اللاجئين يمنح قدرة على إطلاق حملة لزيادة الوعي من أجل تقدير حقيقة أن حماية اللاجئين ليست عملاً خيرياً أو بادرة تقديرية حسنة النية، ولكنها مجموعة من قضايا الحقوق القانونية والأخلاقية والإنسانية.

٥- إن التعهد الذى أقامته الدول المتعاقدة بموجب اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ يستتبع التزامات قانونية دقيقة، بهدف التأكيد على الحاجة الملحة للالتزام بهذا التعهد بحسن نية لجعله فى سياق عالمى حقيقى، والذى برزت منه هذه الاتفاقية وتعمل من خلاله على مواجهة التحديات.

٦- تسليط الضوء على القواعد والمبادئ المهمة للقانون الدولى للاجئين وتوضيحها وتحليلها لتقديم صورة أوضح وأفضل للقانون وحدوده، من خلال التخلّص من النواقص المختلفة فى اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ والتي تتعلق بالقضية.

٧- يسعى الكتاب لمتابعة الأجندة الإصلاحية على أمل أنه سيثير نشأة نظام قانونى لحماية اللاجئين يستند إلى حقوق الإنسان.

يتألف الكتاب من ستة عشر فصلاً قام بكتابتها باحثون بارزون، يعرضون لأفكارهم حول حماية اللاجئين كقضية مثارة وتطوراتها المستقبلية، وفيما يأتى نبذة مختصرة عن أهم ما جاء بكل فصل.

الفصل الأول بعنوان: "الحماية القانونية الدولية للاجئين: إيضاح

المشكلات والخيارات" Rafiqul Islam & Jahid Hossain يناقش الفصل أن المسؤولية الدولية لحماية اللاجئين واجبة على جميع الدول نتيجة للموجبات المبنية على القانون الدولى للاجئين، وكذلك تقع على عاتق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، بالإضافة إلى ذلك، بيان الأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية ومنهم اللاجئين وطالبو اللجوء، والعائدون، والنازحون، والأشخاص عديمو الجنسية.

الفصل الثانى بعنوان: "أصل القانون الدولى للاجئين وتطوره"

Rafiqul Islam يتحدث هنا المؤلف عن الإطار القانونى للنظام الدولى

لحماية اللاجئين، والقوانين والمعايير الدولية التي تحكم هذا الإطار، ومنها اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، وبروتوكول ١٩٦٧، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتوصيات اللجنة التنفيذية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

الفصل الثالث بعنوان "تحديد وضع اللاجئين: التحليل والتطبيق"

Jahid Hossain يعرض الكاتب في هذا الفصل فكرة استخدام المعلومات الخاصة بحقوق الإنسان في بلدان المنشأ من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، للمساعدة في تحديد وضع اللاجئين، كما أثار الكاتب نقطة الالتزام بمعايير حقوق الإنسان التي يمكن أن تساعد على تحسين إجراءات اللجوء الفردية، وأنها ذات أهمية أيضًا عند تقييم قابلية خيار الحماية الداخلية، والانتقال الداخلي، والفرار الداخلي للتطبيق، ويحدد الالتزام بأهداف حقوق الإنسان المدى الذي سيتم فيه حماية الفرد في تلك المنطقة، بالإضافة إلى ما يسمى بـ "اختبار مدى الملاءمة"، الذي يتضمن تقييمًا لخطر التعرض للاضطهاد في المستقبل، وما إذا كان الانتقال سيعرض الفرد لمصاعب لا مبرر لها، فإن معايير حقوق الإنسان قد تساعد في تحديد ما إذا كان الخوف الذي له ما يبرره سيستمر أم لا، وما إذا كان الانتقال مستدامًا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الرابع بعنوان: "إهمال وضع اللاجئين وإنكاره"

Vanessa Bettinson أهم ما جاء بهذا الفصل هو الحديث عن نص المادة (C) IF من اتفاقية اللاجئين، والتي تنص على أن استبعاد الفرد عن المصالح التي يوفرها وضع اللاجئين يتم في حالة وجود أسباب جديّة تستدعي استبعاده كالقيام بأفعال إجرامية تتعارض مع أغراض ومبادئ الأمم المتحدة. ويتعين

عمل موازنة ما بين الأفراد الفارين بحثاً عن الحماية من الاضطهاد، ومنحهم تلك الحماية التي يوفرها وضع اللاجئين لهم واستبعاد غيرهم من اللاجئين الذين ليسوا بحاجة إلى الحماية.

الفصل الخامس بعنوان: "حماية اللاجئين من خلال مبدأ عدم الإعادة

القسرية" **Jahid Hossain** يتناول الفصل قوانين محكمة العدل الأوروبية والقضايا التي حكمت فيها المحكمة، والتي تؤكد على وجوب حماية جميع المهاجرين الذين تم العثور عليهم، بغض النظر عما إذا كانوا يتمتعون بحماية خاصة بوصفهم طالبي لجوء أو لاجئين، بالإضافة إلى تناول مفهوم الحماية في سياق مبدأ عدم الإعادة القسرية بموجب المادة رقم (٣) من الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان.

الفصل السادس بعنوان: "مبدأ اللجوء في القانون الدولي"

Rebecca M. M. Wallace & Fraser A. W. Janeczko الفكرة الرئيسية التي تحدثت عنها كاتب هذا الفصل هي الحصول على اللجوء باعتباره مبدأ عاماً في القانون الدولي، ويعد الحصول على اللجوء عملاً سيادياً معروفاً بأنه الحماية التي تمنحها الدولة بأحقية اللجوء على أراضيها لأشخاص فارين من بلادهم أو غيرها من الأماكن الأخرى الواقعة تحت سيطرة بعض أجهزة الدولة. وقد عرض الكاتب أيضاً نقطتين مهمتين للنقاش وهما: كيفية العلاقة ما بين الحصول على اللجوء ووضع اللاجئين، والطبيعة المعيارية للحصول على اللجوء من خلال ممارستها التاريخية.

الفصل السابع بعنوان: "النزاعات المسلحة وحماية اللاجئين"

V. Seshaiyah Shastri يتناول هذا الفصل الحماية في أوروبا لضحايا النزاعات المسلحة والعنف العشوائي في سياق توجيهات المحكمة الأوروبية

والميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان، كما عرض الكاتب تحليلاً للسوابق القضائية لمحكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي بهدف تحديد التشريعات الحالية وممارسات الدول داخل أوروبا.

الفصل الثامن بعنوان: "الحماية والتعاون الدولي في النظام الدولي للاجئين" Natalia Szablewska & Saiful Karim يناقش هذا الفصل المقترحات الخاصة بتعزيز حماية المهاجرين واللاجئين من خلال التعاون الدولي، وتقاسم الأعباء اللذين تم تعزيزهما من خلال اجتماع الخبراء في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين والذي انعقد في جيبوتي عام ٢٠١١، وحيث أكد على ضرورة تسهيل التعاون الدولي بما في ذلك إطار العمل النموذجي من أجل التعاون، والمقترح الخاص بفرق الاستجابة الخاصة بالحماية المتنقلة.

الفصل التاسع بعنوان: "اللاجئون الفارون من المشكلات المناخية والقانون الدولي للاجئين" Rafiqul Islam ناقش هذا الفصل معوقات استقبال المهاجرين بسبب تأثير المناخ وتغييراته، والحاجة إلى عمل استراتيجيات للتكيف مع تغيير المناخ، وذلك لعدم وجود اتفاقية دولية أو أي إطار حماية من أجل التخطيط للأعداد الهائلة من المهاجرين، بالإضافة إلى عدم اهتمام أي من قانون حقوق اللاجئين الدولي الحالي، وقانون الحقوق البيئية، وقانون حقوق الإنسان بشأن تغير المناخ؛ الذي أجبر الأفراد على التشريد والهجرة، مما أسفر عن وجود فجوات قانونية في نطاق الحماية الدولية للاجئين.

الفصل العاشر بعنوان: "دور المنظمات الدولية في حماية اللاجئين" V. Seshaiyah Shasthri يدور موضوع هذا الفصل حول مرور النظام الدولي لحماية اللاجئين بعدة مراحل مهمة تميزت بإبرام اتفاقيات دولية من أجل توفير

الحماية للاجئين ومساعدتهم، وعُرض في هذا السياق دور كلٍ من عصبة الأمم من حيث اهتمامها بمشكلة اللاجئين واعتبارها مشكلة إنسانية، ودور منظمة الأمم المتحدة والتي حلت محل عصبة الأمم واعترافها بأن مهمة رعاية اللاجئين تعد موضع اهتمام دولي، وكذلك ناقش الفصل دور مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في توفير الحماية للاجئين من خلال تطبيق الاتفاقيات الدولية المتعلقة باللاجئين.

الفصل الحادى عشر بعنوان: "مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

وتدفعات اللاجئين كمخاطر تهدد السلام" Gary Wilson عرض هذا الفصل لدور مجلس الأمن التابع لمنظومة الأمم المتحدة، والذي يعتبر من الهيئات الرئيسية لحقوق الإنسان ذات الصلة بحماية حقوق اللاجئين، وذلك وفقاً للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة والتي تشير إلى تحمل مجلس الأمن المسؤولية الأساسية عن حفظ السلام والأمن الدوليين، ومع التحول التدريجى فى محور تركيز الأمم المتحدة إلى الأمن البشرى، صار لمقررات مجلس الأمن تأثير مباشر على حقوق الإنسان ومواجهة تدفقات اللاجئين التي قد تشكل خطراً وتهديداً على الدول المستقبلية لها.

الفصل الثانى عشر بعنوان: "اللجوء واللاجئون ودراسات قانون

الهجرة: إضافة مهمة" Thanos Zartaloudis يتناول هذا الفصل ثلاثة محاور: يتحدث الأول عن قانون الهجرة وتعريفها وأنواعها والتمييز بينها وبين اللجوء، والثانى يعرض قوانين الهجرة الأوروبية كوسائل ردية للهجرة غير الشرعية، وخطوات الدول الأوروبية فى مواجهة تدفق اللاجئين ومبرراتها، والثالث يعرض نتائج الهجرة على الدول عامة وأوروبا خاصة وأبرز الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالهجرة واللجوء وحقوق اللاجئين.

الفصل الثالث عشر بعنوان: "قانون العودة وحق

العودة" Howard Wilson يثير هذا الفصل قضية مهمة وهي العودة الطوعية وأنها هي الحل الأمثل ولكن الأمر ليس سهلاً دائماً، فكثيراً ما تكون المقتضيات الأساسية للعودة هي الأمان وإعادة الحماية الوطنية وغالباً تكون غير متوفرة، وعرض كذلك العناصر الأساسية للبنية القانونية للعودة الطوعية، وأعمال المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين فيما يتعلق بالعودة أيضاً.

الفصل الرابع عشر بعنوان: "حقوق الإنسان بالنسبة للاجئين"

Archana Parashar يعرض هذا الفصل الحقوق الموضوعية للاجئ وهي الحق في التماس اللجوء والتمتع به خوفاً من الاضطهاد، الحق في عدم الرد أو الطرد، وحق الفرد في الحرية والأمان على نفسه، وحق البقاء (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، والحق في العمل، والحق في هوية قانونية ووضع قانوني، والحق في عدم التمييز، والحق في حرية التنقل، والحق في التعليم وقد تم تناولهم بالتفصيل.

الفصل الخامس عشر بعنوان: "حماية اللاجئات النساء بموجب

الاتفاقية الدولية للاجئين" Avinash Govindjee & Elijah Adweal Taiwo

ناقش هذا الفصل أهمية معرفة مخاطر انتهاكات حقوق النساء كلاجئات إلى جانب حقوقهن بموجب القانون الدولي للاجئين، فالنساء تُنتهك حقوقهن في جميع مراحل اللجوء (بلد المنشأ، أثناء الصراع المسلح، مخيمات اللاجئين، بلد اللجوء وغيرها)، وقد عرض الكاتب الملاح الرئيسي للمواثيق التي تهدف إلى حماية النساء وتشمل (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ١٩٧٩، وبروتوكولها الاختياري ١٩٩٩، واتفاقية الدول الأمريكية لمنع ومعالجة

والقضاء على العنف ضد النساء ١٩٩٤، وبروتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وحقوق النساء في إفريقيا ٢٠٠٣)، وعرض بعض القضايا الواقعية لحالات نساء لاجئات تعرضن للاضطهاد.

الفصل السادس عشر بعنوان: "الإطار المعيارى لحقوق الطفل فى

حالات اللاجئين" Thoko Kaime تناول مناقشة اتفاقية حقوق الطفل التى تعتبر جميع دول العالم أطرافاً فيها، كذلك الميثاق الإفريقى عن حقوق ورفاهة الطفل، والتى تم إقرارها بهدف محدد وهو أن تدعم حماية الأطفال وأن تتضمن بعض الحقوق التى لا تغطيها الصكوك الدولية الأخرى لحقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك عرض الفصل نقطة مهمة وهى رأى استشارى للمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان على أنه يجب احترام عدة ضمانات عند تقرير وضع اللاجئين الأطفال وهذه الضمانات هى:

- ١- حق الطفل فى حضور جلسة استماع يقدم فيها طلبه للجوء والتعبير عن رأيه خلال مدة زمنية معقولة أمام سلطة مختصة.
- ٢- اتخاذ تدابير خاصة من شأنها إتاحة دراسة طلب اللجوء للطفل بطريقة أكثر مرونة مع الأخذ فى الاعتبار أن الأطفال يعانون من الاضطهاد أكثر من البالغين.
- ٣- إجراء تقييم لدرجة النمو العقلى للطفل ونضجه بواسطة أخصائى يتمتع بالمهارة أو الخبرة اللازمة.
- ٤- يجب عدم اتخاذ أى قرار رسمى يؤثر على وحدة الأسرة وفقاً للحق فى الحصول على محاكمة عادلة كالواردة فى الاتفاقية الأمريكية.